

وقد سافر الجنرال بيرنز الى القاهرة وقدم صورة عن الوضع للرئيس عبد الناصر وقدم له « اقتراحات لضبط الوضع بشكل افضل ، ومنها ، ابعاد العناصر التي لايعتمد عليها من بين القوات النظامية او تجمعات المدنيين ، تعيين خطوط الهدنة ببراميل حيث يمكن رؤيتها من مسافات بعيدة ، تعيين مزيد من الضباط في المخافر الحدودية ، مزيد من التعاون مع قوات الهدنة » (٣١) وحسب ما اوردهالجنرالبيرنزفقدكان رأي الرئيس عبد الناصر « تراجع المخافر والدوريات المسلحة لكلا الطرفين كيلومترا عن خط الهدنة ، ولكنه لا يستطيع ان يصدر اوامر صريحة بهدف فرض اتجاهات تراجعية وسلبية على القوات في قطاع غزة ، لان مثل هذه الاوامر الموجهة الى رجال خارجين من غارة غزة سوف تحطم معنوياتهم » (٣٢) .

الاقتراح المدهش الذي قدمه الجانب المصري ، حسب وصف جان لاکوتير ، لم يكن اقتراحا بريئا ، بل كان يخفي « خدعة حربية ، اذ يكون من جراء موافقة تل ابيب - على الاقتراح - اخلاء الاسرائيليين لعدد من مستعمرات الصدود ٠٠ (و) يكون باستطاعة الفدائيين عدم الالتزام بهذا الاتفاق » (٣٢) .

ويصف الجنرال بيرنز المرحلة التي تلت لقاءه بالرئيس عبد الناصر بقوله : « فسي الحقيقة ان الامور قد بدأت تتجه للاحسن من ذلك الوقت والى ثلاث شهور قادمة ٠٠ ان بعض الاوامر الحازمة قد صدرت الى القادة المحليين ، ولم تحدث أي حوادث خطيرة . وبداننا بترتيب مناقشة الاجراءات التي اقترحتها لتخفيف درجة التأزم » . (٣٤) .

وبالفعل فقد ساد حدود قطاع غزة هدوء نسبي وتشددت الحكومة المصرية في مراقبة حوادث عبور الحدود واتخذت جملة اجراءات في رأسها قرار حظر التجول الذي اصدره الحاكم الاداري العام لقطاع غزة يقرب القرار :

المادة الاولى : ممنوع التجول منعاً باتاً لاي شخص من المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين فيما بين الساعة الثانية عشر مساءً والساعة الرابعة صباحاً مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا الامر .

المادة الثانية : ممنوع منعاً باتاً تواجد اي شخص ما بين مواقع القوات المسلحة شرق خط السكة الحديدويبين خط الهدنة من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً ما عدا الطريق الرئيسي الموصل بين قرיתי جبالياً وبيت حانون الواقع شرق خط السكة الحديدية فيكون منع التواجد عليه من الساعة الخامسة مساءً حتى الخامسة صباحاً .

المادة الثالثة : يستثنى من احكام هذا الامر قوات الامن والجيش وكل من تصرح له السلطات المختصة بذلك (٣٥) .

وكما سبق لكبير مراقبي الامم المتحدة أن اشار ، فقد نشطت المحاولات بهدف الوصول الى اتفاق بين الطرفين . وعاد الحديث عن مقترحات اسرائيل السابقة ووجهة النظر المصرية المعروفة ، « نخذ اصر الاسرائيليون على موضوع التلفزيون المباشر بين القادة المحليين لمصر واسرائيل . وكان موقف المصريين الرفض . كما ان الاسرائيليين كانوا معنيين بان تتضمن الاتفاقية نصاً يسمح باجتماع القادة المحليين للطرفين مباشرة بدون أي حضور من منظمة الامم المتحدة » (٣٦) .